كلمة التحرير

حاجة الأمة إلى القيادة العلمية والفكرية

هيئة التحرير

يتضمن هذا العدد من مجلة إسلامية المعرفة أربعة بحوث علمية متميّزة تتعامل مع موضوع المقاصد، بوصفه عاملاً فاعلاً في الاجتهاد الفقهي، وشمول تطبيقاته لمسائل العلم المختلفة، واستمرار هذا الاجتهاد عبر الزمان. ويعد ما جاء في هذه البحوث وأمثالها مما ينشر في هذه المجلة العلمية اجتهاداً علمياً وفكرياً مقدراً نأمل أن تتعزز من خلاله جهود علماء الأمة ومفكريها لتسد حاجات الأمة الإسلامية المتجددة إلى القيادات العلمية والفكرية المتخصصة، من جهة، وإلى استعادة موقعها ورسالتها في القيادة العلمية والفكرية في العالم، من جهة أخرى.

إنّ العلوم كلَّها هي نتاج الإدراك والفكر البشري، سواءً كان مصدرها الوحي الإلهي والهدي النبوي المستمد منه، أو كان مصدرها العالَم المادي الطبيعي أو العالم الاجتماعي أو العالم النفسي. وسواءً حصل هذا العلم للإنسان بتعامله المباشر أو غير المباشر مع النصوص والأشياء والأحداث والظواهر، أو عن طريق النظر والتفكر العقلي، أو المشاهدة الحسية والتجربة العملية.

لذلك فإنّ العلوم –عند الإنسان– كلها هي فكر إنساني. لكن هذا الفكر حصل على قدر من التنظيم والتدقيق والتحرير والاختبار، إلى الحد الذي أوصله إلى القدر المناسب من القبول عند الجماعات العلمية المتخصصة في كل علم، نظراً لأنَّ هذه الجماعات/القيادات العلمية هي المرجعية في تحديد ما يدخل في العلم وما لا يدخل فيه.

أما الفكر فنقصد به في مقامنا هذا نوعاً من الإدراك والفهم الذي ينطلق من قدرة الإنسان على استيعاب العلم وتجاوزه؛ أي الخروج من تفاصيله الجزئية إلى رؤيته الكلية، التي تتيح للإنسان معرفة حدود العلم وإمكانيات توظيفه؛ متى يوظف الإنسان العلم؟

ولماذا يوظفه؟ وكيف يوظفه؟ إلخ. وينظر الفكر في خارج حدود العلم ليستشرف الآفاق التي يلزم أن يتسع إليها هذا العلم، وربما يطرح أسئلة جديدة، تقتضي –من جملة ما تقتضيه– نقد العلم، والكشف عن قصوره، وإضافة الجديد في مفرداته، من أجل الإجابة عن تلك الأسئلة. وهذا يخرجنا من موضوع العلم ويدخلنا في منهج العلم، فإذا كان العلم يتحدد بموضوعه ومنهجه، فالفكر أقرب إلى المنهج منه إلى الموضوع.

١. القيادة الفكرية للأمة:

الأمة الإسلامية حاملة الرسالة الإلهية الخاتمة، ووريثة القيادة النبوية الراشدة، ومصادر هذه الرسالة محفوظة، لم يطرأ عليها التحريف والتبديل. والله سبحانه قد كلّف هذه الأمة أن تتسنم مهمة القيادة الفكرية للأمم الأخرى، فكانت بأمر الله في موقع الشهادة على الناس، تقدّم لهم الهداية وتكون لهم أسوة وقدوة في اتبّاع الهدى وبذله وتعليمه. وقد أدت الأمة هذه المهمة بكفاءة لم تقدمها من قبل أمة أخرى من أتباع الانبياء السابقين، فأقامت مجتمع الهدى والخير والعدل، وكانت قِبلة العلم والتقدم، يأتي إلى مؤسساتها ومعاهدها الراغبون في التعلم، فينهلوا منها العلم في مجالاته المختلفة، والقيم في مستوياتها المتعددة، وأنماط السلوك الحضاري في صور الإدارة والتنظيم وأصول التعامل الاجتماعي.

٢. قيادات فكرية متخصصة:

وقد تميزت من داخل الأمة المسلمة قيادات متخصصة في كل مجال من مجالات القيادة، كان أبرزها مجال العلوم والمعارف والأفكار. ففي وقت مبكر ظهر الحرص على حفظ تراث النبوة، وذلك بتدوين الحديث النبوي الشريف، والسيرة النبوية، ونبغت في ذلك قيادات من الحفاظ والرواة والمدونين والمحققين والمدققين، وتشكلت من ذلك علوم لم تعرفها الأمم السابقة، منها علوم الرواية والدراية ومصطلح الحديث، والجرح والتعديل، والعلل. ودوِّنت هذه العلوم، وأصبحت كتبها أصولاً ومراجع ومصادر، لكل ما جاء بعدها من تطور ونبوغ.

وأصبح علماء الحديث قيادة فكرية لمدرسة من مدارس الفكر الإسلامي، تميز فيها علماء كبار. وقد عَرَف القرنُ الهجري الثاني بدايةَ التدوين الرسمي، ولعلّ أولّ الرواة المدونين محمد بن مسلم الزهري، ثم ابن جريج، وابن إسحاق، ومالك بن أنس، وحماد، والثوري، والأوزاعي. وما أن حلّ القرنُ الثالث الهجري حتى انتشر التدوين وفق مبادئ معلومة في التوثيق والتصنيف، فصنف الإمام أحمد بن حنبل مسنده، وصنف إسحق بن راهويه مسنداً آخر، ثم كُتب صحيحُ البخاري وصحيحُ مسلم، وسنن الترمذي والنسائي وابن ماجة وأبي دواد.

ومثل ذلك يقال عن قيادات فكرية أخرى تميزت في أبواب تصنيف الأحكام الفقهية الشرعية، وضمن مناهج محددة، فعرفت المدرسة الفقهية قيادت فذة في علوم الفقه، منها أئمة المذاهب الأربعة: مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد، التي يتبعها مئات الملايين من المسلمين حتى هذا اليوم.

والأمر نفسه يقال حول مدارس التفسير، والعقيدة، والكلام، والتصوف، وغير ذلك من المجالات التي عرف في كل منها قيادات فكرية توزعت طوائف الأمة على اتباعها.

ولم يقتصر تشكُّل القيادات الفكرية على العلوم الدينية المشار إليها، بل ظهرت كذلك قيادات في علوم الطب، والفلك والبصريات والكيمياء والفلاحة، وغير ذلك. وممن عرف في الطب مثلاً الشيخ الرئيس ابن سينا صاحب كتاب القانون في الطب، وأبو بكر الرازي صاحب كتاب الحاوي في الطب، وأبو القاسم الزهراوي صاحب كتاب علم الجراحة المسمى التصريف لمن عجز عن التأليف، وغير ذلك كثير. وفي كل علم من العلوم الطبيعية الأخرى قائمة طويلة من أسماء القيادات العلمية، لا يسمح المجال بالتوسع في ذكرها.

٣. المؤسسات والقيادة الفكرية:

وكان المسجد في بداية الأمر هو المؤسسة التي تنمو فيها كفاءات العلماء وخبراتهم، واتسعت مهام المسجد ليكون أشبه بالجامعات المعاصرة؛ فكان جامع الزيتونة في تونس،

الذي يعده المؤرخون أول جامعة في العالم الإسلامي من حيث تاريخ الإنشاء؛ إذ بدأ العمل في بنائه عام (٧٩هـ-٧١٦م)، وبني من بداية الأمر ليكون معهداً علمياً إضافة إلى كونه مكاناً للعبادة؛ وجامع القرويين في فاس الذي بدأ العمل في بنائه عام (٢٤٥هـ-٨٥٩م) وهو يُعدّ أول جامعة في العالم تمنح شهادات عالية في علوم متخصصة؛ والجامع الأزهر في مصر الذي بُدئ العمل في بنائه عام (٣٥٩هـ-٩٧٠م)، ويُعدّ أقدم جامعة في العالم استمرت في تقديم العلوم حتى الآن دون انقطاع. ومع ذلك فقد أنشأ المجتمع الإسلامي مؤسسات تعليمية متخصصة للتدريب والتبحّر في مجالات العلوم المتخصصة؛ منها المراصد الفلكية، والمشافي الطبية (البيمارستانات)، والمكتبات العامة لتخزين الكتب ونسخها وترجمتها، مثل بيت الحكمة في بغداد ودار الحكمة في القاهرة.

٤. النخب الفكرية أساس نهضة أوروبا:

لقد عرفت أوروبا ما وصل إليه التقدم في العالم الإسلامي منذ القرن السابع، لا سيما عن طريق الوفود الدبلوماسية التي كان ملوك أوروبا يرسلونها إلى بلاط الخلفاء المسلمين، وعن طريق الاتصال المباشر في الأندلس وصِقلية، ثم في فترة الحروب الصليبية، فأخذ الملوك الأوروبيون يرسلون وفوداً من المتعلمين لنقل الخبرة والثقافة والعلم، وأخذت طلائع الثقافة والعلم والفكر في أوروبا بالاطلاع على علوم المسلمين وأنماط حضارتهم، وحتى على قراءة المسلمين للفكر اليوناني القديم، فبدأت تتشكل في أوروبا -اعتباراً من القرن الثاني عشر الميلادي- قيادات فكرية في مجالات العلوم المختلفة، وبدأت هذه القيادات تشكل نخباً ومدارس فكرية ومؤسسات تعليمية حفلت بالراغبين في نقل حالة شعوبهم من التخلف الذي كان يسود أوروبا في جميع المجالات. وقد أسهم كل ذلك في النهوض والتقدم الأوروبي، وأخذت أوروبا في استخدام العلم والصناعة لبناء قوى عسكرية امتدت لاكتشاف العالم الجديد في أمريكا الشمالية والجنوبية، ثم احتلت القارة الهندية، ثم استعمرت معظم أنحاء العالم. ثم جاء القرن العشرين لتواصل أوروبا وامتداداتها في أمريكا الشمالية تقدّمها في حضارة جديدة غير مسبوقة.

٥. الإبداع الفردي أساس القيادة الفكرية:

لقد كان كل عالم من هؤلاء العلماء، في التخصصات المختلفة، يمثل في زمانه ومكانه قيادة فكرية، وكان أهل التخصص في كل علم يمثلون نخباً من القيادات الفكرية في كل تخصص، ومع ما للجماعة والمؤسسة والمجتمع بأكمله من دور في تحديد موقع الفكر في قيادة المجتمع، فإننا لا نستطيع تجاهل دور الفرد في الإبداع العلمي والفكري.

الفكر وفق هذا التحليل المبين أعلاه أقرب إلى الرؤى الإبداعية، التجديدية، أو الثورية، التي يصوغها المفكر الفرد في الأساس،[١] سواءً أكان ذلك اجتهاداً فردياً منه، أم صياغةً لنتيجة الحوار والنقاش والبحث مع آخرين. وربما تتوالى الأفكار في حقل علمي محدد، وتصبح هوامشَ على حدود ذلك الحقل العلمي، ما تلبث أن تصبح جزءاً من بنية العلم، عندما تقبلها الجماعة العلمية المتخصصة، وتعتمدها عنصراً أساسياً في تلك البنية. فمنهج العلم هنا ولّد أفكاراً أصبحت فيما بعد جزءاً من موضوع العلم. ومع ذلك يبقى المجال مفتوحاً لحركة النمو والتطوير والمراجعة في كل علم، كلما أعمل عالِمٌ فكرَه، وولدّ الجديد من الفكر العلمي في تخصصه.

لكن الإنجاز في الفكر البشري لا يقتصر على مجال واحد من مجالات العلوم المتخصصة المعروفة intra-disciplinary، فقد يختص موضوع الفكر بمسألة تقع فيما بين تخصصين أو أكثر، وتسمى موضوعات بَيْنِيَّة التخصص interdisciplinary، أو عندما يُعرض موضوعٌ في علم محدد من وجهة نظر عالِم متخصص في علم آخر، تكون الرؤية إلى الموضوع رؤيةً عابرة للتخصصات cross-disciplinary. وقد يلزم للإبداع في

---

[١] ألا ترى أن جوائز الإبداع والاختراع العلمي تعطى للفرد أو لعدد قليل من الأفراد! فقد أعطيت جائزة نوبل في الكيمياء مثلاً منذ البدء في منحها ١٩٠١حتى هذا العام ٢٠١٢م أي في مدة ١١٢ سنة على الوجه الآتي: ٦٣ مرة لعالم منفرد، و٢٣ مرة لاثنين من العلماء، وفي ١٨ مرة لثلاثة علماء، وحجبت في ٨ مرات. وحتى في الحالات التي كانت تعطي لاثنين أو ثلاثة فإن الجائزة لم تكن بالضرورة لعمل مشترك بينهم وإنما لاستحقاق كل عالم للجائزة، فتقسم الجائزة على المستحقين. انظر ملحق جائزة نوبل في الكيمياء على موقع موسوعة الويكيبيديا.
– أما في الآداب فقد منحت الجائزة في ١٠١ مرة لفائز منفرد، و ٤ مرات لفائزين اثنين، وحجبت الجائزة في سبع مرات. انظر: موقع موسوعة الويكيبيديا.

موضوع محدد اشتراك عالمين أو أكثر للعمل معاً، كل في تخصصه، ويكون الموضوع عندها متعدد التخصصات multi-disciplinary، وأخيراً ثمة موضوعات تحتاج إلى توحيد الإطار المرجعي الفكري فيها خارج الأطر التقليدية للتخصصات، وتقع هذه الموضوعات عندها فيما يعد موضوعات ما وراء التخصص trans-disciplinary.

وفي كثير من الحالات لا يصنف الإبداع الفكري في مجال علمي متخصص، وإنما يصنف في مجال من مجالات الفنون.

وإذا كان العلم يهتم بالموضوع من حيث هو، وينشغل في بيان عناصره وجزئياته وتنظيم ما يتوفر عنه من معلومات ومعارف تفصيلية، فإن اهتمام الفكر ينصب على علاقة الموضوع بالواقع، وسبل معالجة الموضوع من أجل تحسين الواقع. وإذا كان العلماء يقدمون المعرفة المتخصصة حول موضوع المشكلة القائمة في الواقع، فإن المفكرين أقرب إلى تصور الحلول الممكنة لإصلاح ذلك الواقع، فهم أقرب إلى تحديد مشكلات الواقع أو توقع حصول هذه المشكلات، وتحديد المعرفة اللازمة لمعالجتها حين تقع أو تجنب الوقوع فيها. لذلك فإن القيادات الفكرية على غاية الأهمية، ولا سيما في مراحل التحول التي تمر بها المجتمعات الإنسانية.

٦. الجامعة في موقع القيادة الفكرية للمجتمع:

حصل تطور كبير على مفهوم الجامعة ومهمتها في المجتمع الإنساني، عبر التاريخ. واستقر وضعها الآن على أنها مؤسسة مهمة من مؤسسات المجتمع الحديث، تقوم بثلاث مهمات أساسية هي: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وهي في موقع القيادة في هذه المهمات الثلاث.

ففي التعليم استقر النظام الجامعي على التمييز في مجالات المعرفة الإنسانية في كليات وأقسام، ويختار الطالب أو يُختار له التخصص في مجال محدد؛ ليتعلم فيه مجمل المعرفة العلمية في ذلك التخصص؛ ليكون مؤهلاً لممارسة مهنة محددة يخدم بها المجتمع،

عندما يكمل المستوى الأول من التعليم، فيما تتطلبة الدرجة الجامعية الأولى (الإجازة، أو البكالوريوس أو الليسانس). وإذا أراد مواصلة التعليم فعليه أن يختار فرعاً من فروع تخصصه، ويتعلم أصول البحث فيه، ويتدرب على البحث في مسألة محددة من مسائل ذلك الفرع، وينجز بحثاً حول تلك المسألة. وبذلك يكون قد استكمل متطلبات الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير). فيغدو بذلك أقدر على ممارسة مهنته وتحديد مشكلاتها، وربما يتسنم بعض مسؤوليات القيادة في مسائل تلك المهنة. وإذا أراد أن يواصل التعليم، في تخصصه، فعليه أن يدخل في جزئيات موضوع التخصص، ويتبحر في معرفة ما قادت إليه المعرفة الإنسانية في ذلك الموضوع، ويقف على حدود تلك المعرفة، ويتمكن من تقويمها ونقدها ومعرفة مشكلاتها، والأسئلة التي لم يتم تقديم إجابات عليها، والآفاق المجهولة فيها، ومن ثم يختار مشكلة أو سؤالاً، ويصوغ خطة بحثية أساسية لحل تلك المشكلة أو الإجابة على ذلك السؤال. وتكون نتائج بحثه قفزة على حدود العلم، وإضافة حقيقية إليه. وعندها لا تكون خدمته لتطبيقات المعرفة المتخصصة في مهنة محددة مقصورة على مجتمعه المحلي، وإنما هي خدمة للمعرفة الإنسانية، ربما تخدم البشرية كلها، وبذلك تستكمل متطلبات التعليم الجامعي للحصول على الدرجة الجامعية الثالثة (الدكتوراه). وأصبحت الجامعة، في مجال التعليم، في موقع القيادة في تأهيل الكوادر التي تخدم المجتمع في مجالات التخصص العلمي والعملي، وترقية هذه الكوادر، ورفع كفاءتها.

أما وظيفة الجامعة في مجال البحث العلمي، فإن ذلك لا يتوقف على ما يقوم به طلبة الدراسات العليا من البحوث الموجهة إلى حل المشكلات وتطوير الأداء، وإنما يمتد إلى البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، التي يفترض أنها تخدم حركة البحث العلمي في مجالات التخصص المختلفة، ويتم الحكم على قيمة هذه البحوث، وتقويم صلاحيتها للقبول والنشر في المجلات المتخصصة بالبحث، عن طريق شخصيات تمتلك من السلطة العلمية في مجال تخصصها ما يؤهلها لذلك الحكم. ولم يعد مقبولاً اليوم أن يكون البحث من أجل البحث، وإنما قيمة البحث هي في ما يمكن أن ينتج عنه اليوم

أو غداً من تطوير للمعرفة، وتوظيفها في تحسين حياة الناس في المجتمع المحلي، في مجالاتها المختلفة، أو ترقية الحياة البشرية في المجتمع الإنساني بصورة عامة.

يضاف إلى ذلك أن الجامعة تنشئ مراكز متخصصة للبحث يعمل فيها باحثون متفرغون، ويتعاونون مع الباحثين من طلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، ومع غيرهم من الباحثين في مراكز البحوث الأخرى في المجتمع أو في العالم. وقد تكون المشاريع البحثية في هذه المراكز امتداداً لما تقوم به الشركات والمؤسسات الخدمية أو الإنتاجية، لغرض زيادة فاعلية عملها ورفع مستوى منتجاتها، أو حل المشكلات التي تواجهها، أو فتح آفاق جديدة وغير مسبوقة للخدمة أو الإنتاج.

ولا شكّ في أن قيام الجامعة بوظيفة البحث العلمي على الوجه المشار إليه هو مهمة قيادية جليلة، ترغب بعض الجامعات في أن تتخصص فيها، وتعرف بها أكثر مما تعرف بوظيفة التعليم. ذلك أن كثيراً من بلدان العالم أخذت في تأهيل بعض جامعاتها لتكون جامعات بحثية تتميز عن غيرها من الجامعات التعليمية، أو على الأقل أن تجمع الصفة البحثية إلى جامعة الصفة التعليمية، إن لم تتمكن من توفير متطلبات الصفة البحثية بكاملها.

أما وظيفة خدمة المجتمع، فإنَّ الجامعة لا تملك أن تقصر عملها على ما سبقت الإشارة إليه من تعليم وبحث، على ما لهما من أهمية كبيرة، فأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وهم نخبة النخبة في المجتمع، لا يعيشون في أبراج عاجية منفصلة عن واقع المجتمع بمشكلاته وطموحاته، فإذا أرادت المدرسة أن تعطي نموذجاً لمستوى الطموح الذي تريد أن تفتحه لطلابها، فإنها تستضيف أستاذاً جامعياً ليحدث الطلبة عن بعض آفاق الطموح، وإذا أراد الإعلام أن يعالج قضية اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، فإنه يستضيف أهل التخصص في الجامعة لمناقشة رؤاهم حول تلك القضية، ويمكن لأساتذة علوم الشريعة أن يقدموا شيئاً من علمهم في برامج التوجيه الديني والإعلامي والثقافي، بما في ذلك خطبة الجمعة في المساجد، وهكذا.

ثم إن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات هم أعضاء في أسرهم وعائلاتهم وأحيائهم السكنية، فهم بذلك في مقام من يملك الحكمة في التعامل مع الآخرين. وهم أعضاء في النوادي الرياضية والاجتماعية والجمعيات التطوعية، والأحزاب السياسية. لذلك تتوجه إليهم الأنظار لتقديم ما يملكون من خبرة ودراية، في فهم الأحداث التي تطرأ، وفي التعامل الحكيم في المناسبات المختلفة، وهي مهمات قيادية قد لا يختارها الأستاذ الجامعي ولا يسعى لها، لكنّ المجتمع من حوله يتوقعها فيه ويطلبها منه.

وأخيراً فإنَّ من بين أعضاء هيئة التدريس من يعتصر خبرته وتجربته في العمل وفي الحياة، لتأليف كتب يقدمون فيها لعامة القراء فهمهم لموضوعات محددة يوظفون فيها تخصصهم العلمي، أو رؤيتهم الكلية لموضوعات عامة تتقاطع فيها المعرفة التخصصية، والخبرة العملية، والبصيرة الشخصية، وتتضمن اجتهادات فكرية، ربما تمثل تأصيلاً لتوجهات محددة في السياسات العامة في المجتمع، أو استشرافاً لمستقبل منشود لهذه السياسات.

إنّ صور القيادة في الوظائف الثلاث للجامعة تتجاوز الصور التقليدية من الأداء المحدد للوظيفة ومتطلباتها المألوفة، التي تصنف ضمن الإدارة والتنظيم، وإنما هي قيادة في مجالات مفتوحة الآفاق، تتطلب من الجامعة ومن الأستاذ الجامعي رؤية استشرافية، وإنتاجاً فكرياً على درجة عالية من الأهمية.

جاءت أبحاث هذا العدد الأربعة لتبرز موقع الاجتهاد في المنظومة التفكيرية في علوم الشريعة، لا سيما في الفقه. فقد جاء البحث الأول المعنون بـ: "منهجية المقاصد والوسائل في الاجتهاد الفقهي" للدكتور معتز الخطيب، ليكشف تاريخ المنهجية في العقل الفقهي، في محاولة لاستثمار فكرة تاريخ الأفكار في المجال الفقهي؛ بما يساعد على فهمٍ أعمق للعقل الفقهي وكيفية اشتغاله تاريخيًّا، ومن ثم لبَلْورة منهجية المقاصد والوسائل نفسها والقواعد الفقهية المنبنية عليها، وضوابط تَغَير المنصوص منها، وأمثلتها، وغير ذلك.

وحاول الدكتور جاسر عودة في بحثه المعنون بـ: "مدخل مقاصدي للاجتهاد: حلُّ التعارض ودلالةُ المقصد- أنموذجين" أن ينقد بعض المنهجيات السائدة في تعاملها مع بعض القضايا الأصولية، ومنها تلك التي تنادي بتاريخانية النص القرآني. وكشف البحث عن بعض وسائل التجديد والاجتهاد المقاصدي من خلال قضية الدلالة، وطرح مفهوم "دلالة المقصد"، وضرب أمثلة على تطبيقه في بعض المسائل، على أساس أن المقاصد منهج وسط في الاستدلال ينطلق من ثوابت النصوص، ويدور مع متغيرات الواقع. واقترح البحث منهجاً لحل التعارض بديلاً عن مسالك النسخ، عن طريق الجمع بتحقيق المقاصد على اختلاف الظروف، وذلك عن طريق فهم المقاصد النبوية بملاحظة المقاصد، واعتبار التنوع المقصود، واعتبار التدرج المقصود.

أما البحث الثالث المعنون بـ: "التنسيق بين الكُلِّيات والجزئيات وأثره في الاجتهاد والترجيح الفقهي"، فقد ناقش فيه الأستاذ محمد هندو مفهوم الكُلّي والجزئي، وضرورة التنسيق بينهما على أساس التكامل لا التفاضل؛ فلا تفهم الجزئيات بمعزل عن أصولها التي لا يُتصوَّر استغناؤها عنها، ولا تُنَزَّل الكلّيات رأساً على المستجدّات قبل النظر في أقرب ما يتعلَّق بها من نصوص خاصَّة، أو قياسات جلية، أو مدركات هي أدنى من الكُلِّيات البعيدة التي لا تقتضي الحكم إلّا بنوع من التسلسل والتنزّل. وبيّن البحث ضرورة إدراك الإطار المرجعي الذي يَبني عليه التشريع الإسلامي أحكامه، ويتمثّل في "الكُلِّيات التشريعية"؛ لغرض فهم الأدلّة الجزئية الظّنية في ضوء ذلك الإطار، وهو الأمر الذي يُحقِّق مراد الشّارع، ومقصوده من التكليف.

وناقش الدكتور أحمد غاوش موضوع "الاجتهاد الفقهي بين الانقطاع والاستمرار: بحث في حكم تقليد المجتهد الميّت عند الأصوليين"؛ إذ رأى أنّ الدعوة إلى عدم تقليد المجتهد الميّت، ووقف الاعتماد على آرائه الفقهية الاجتهادية بعد موته؛ لا يُقصَد بها التنكّر للموروث الفقهي، ولا الاستغناء عن آراء الجهابذة من الفقهاء المتقدّمين ونبذها بالكلّية؛ لأنّ كثيرًا من أبواب المجتهَدات لا يظهر فيها الفرق بين المجتهد الميت والحيّ؛

نظرًا لعدم ارتباطها بتغيّر الزمان والمكان والبيئات. وثمة حاجة للمجتهد الحي الذي ينظر في النوازل والمستجدات، منطلقاً من فهم دقيق للكتاب والسنة ومقصودهما.

وقد تضمن هذا العدد من مجلة إسلامية المعرفة، إضافة إلى ما سبق، مقالة للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، ضمن باب رأي وحوار، بعنوان: "أيها التربويون: الرؤية الكونية الحضارية القرآنية ثم التربية.. والتربية.. والتربية... العلمية".

واحتوى العدد قراءتين: قراءة لكتاب "نظرية التعليل في الفكرين الكلامي والأصولي"، لمؤلفه الأستاذ عبد النور بزا، وقدّمها الدكتور محمد علي الجندي. وقراءة أخرى لكتاب "السياسة الشرعية: مدخل إلى تجديد الخطاب الإسلامي" لمؤلفه الدكتور عبد الله إبراهيم زيد الكيلاني، وقدّمها الدكتور ماهر حسين حصوة.

وتم استعراض تقرير عن دورة علمية تدريبية عقدها مكتب المعهد في الأردن، وهي بعنوان: "منهجية التكامل المعرفي".

وفي العدد حلقة جديدة من عروض مختصرة لعدد من الكتب التي صدرت حديثاً، مما يتصل بموضوع الاجتهاد، قد يفيد منه بعض الباحثين. ودعوة للمشاركة في الكتابة، بعدد خاص، عن الإعلام في الرؤية الفكرية الإسلامية.

نسأل الله أن ينفع بهذه الجهود.

والحمد لله رب العالمين